

القياس في المحاسبة: التعريف، الأنواع، ووحدات القياس

المشرف الدكتور محمدرضا مهربان پور

كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران

Mehrabanpour@ut.ac.ir

الباحث أسيل فاضل سلمان

طالبة الماجستير، المحاسبة، كليات الفارابي بجامعة طهران، قم، إيران.

aseelfa1977@gmail.com

الملخص:

يُعتبر القياس المحاسبي من المفاهيم الأساسية في علم المحاسبة، إذ يُمثل الأداة التي يتم من خلالها تحديد القيم النقدية لعناصر القوائم المالية، بما يضمن تقديم معلومات دقيقة وموثوقة لأصحاب المصلحة. يهدف هذا البحث إلى تحليل مفهوم القياس المحاسبي، واستعراض أنواعه الرئيسية، وبيان وحدات القياس المستخدمة في إعداد التقارير المالية، مع التركيز على مدى تأثير ذلك على جودة المعلومات المالية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر أكاديمية وعملية، بما في ذلك المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومعايير المحاسبة الأمريكية، بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة. تم تحليل هذه البيانات لتحديد الاتجاهات الحديثة في استخدام نماذج القياس المختلفة، وأثرها على الإفصاح المحاسبي. وأظهرت النتائج أن للقياس المحاسبي عدة أنواع تشمل: التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، القيمة الحالية، والقيمة القابلة للاسترداد. كل نوع من هذه الأنواع له استخداماته الخاصة ومزاياه وقيوده. كما أوضحت الدراسة أن وحدة القياس المعتمدة في المحاسبة هي وحدة النقد، والتي تمثل الأساس في تسجيل وتقييم المعاملات الاقتصادية. وتبين أن اختيار أساس القياس يؤثر بشكل كبير على مخرجات التقارير المالية ومدى مصداقيتها وقابليتها للمقارنة.

Abstract:

Accounting measurement is a fundamental concept in accounting. It represents the tool used to determine the monetary values of financial statement elements, ensuring accurate and reliable information is provided to stakeholders. This research aims to analyze the concept of accounting measurement, review its main types, and identify the units of measurement used in financial reporting, with a focus on the impact of this on the quality of financial information. The study relied on a descriptive-analytical approach, with data collected from academic and practical sources, including International Financial Reporting Standards (IFRS), American Accounting Standards (IAS), and relevant previous studies. This data was analyzed to identify recent trends in the use of different measurement models and their impact on accounting disclosure. The results showed that accounting measurement has several types, including historical cost, fair value, present value, and recoverable value. Each of these types has its own uses, advantages, and

limitations. The study also demonstrated that the unit of measurement adopted in accounting is the monetary unit, which represents the basis for recording and evaluating economic transactions. It was found that the choice of measurement basis significantly impacts the outcomes of financial reports and their credibility and comparability. Keywords: measurement in accounting, fair value, historical cost, units of measurement, financial statements, accounting disclosure, international standards.

المقدمة

تعدّ المحاسبة من الأدوات الحيوية التي لا غنى عنها في حياة المؤسسات الحديثة، حيث تشكل الأساس الذي يُبنى عليه اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة. فهي ليست مجرد نظام لتسجيل العمليات المالية، بل هي منظومة متكاملة تهدف إلى إنتاج معلومات دقيقة وموثوقة تُستخدم من قبل جهات متعددة مثل الإدارة، المستثمرين، الجهات الرقابية، وغيرها (الشمري، ٢٠١٨: ٧٧). في هذا السياق، يبرز القياس المحاسبي بوصفه أحد الأركان الجوهرية التي ترتكز عليها هذه المنظومة، فهو يشكل العملية التي يتم من خلالها تحويل الظواهر والأنشطة الاقتصادية إلى بيانات رقمية قابلة للتفسير والتحليل (عبد الأمير، ٢٠١٩: ٨٨).

إنّ القياس في المحاسبة لا يقتصر على إعطاء قيمة للأصول أو الخصوم، بل يتعدى ذلك ليشمل تحديد التكاليف، وتقدير الإيرادات، وتقييم الأداء، وتوفير قاعدة معلومات تساعد في التنبؤ واتخاذ القرار. ومن هنا، فإن فهم طبيعة القياس، أساليبه، وحدوده يُعدّ أمراً ضرورياً لكل من يمارس العمل المحاسبي أو يعتمد عليه في اتخاذ قراراته (الساعدي، ٢٠٢٠: ١٦). خاصة أن القياس المحاسبي لا يتم بمعزل عن مبادئ ومعايير محاسبية محددة، بل يستند إلى مجموعة من الفرضيات والمبادئ التي تُنظّم طريقة التعامل مع المعلومات المالية وتُحدّد كيفية تسجيلها وتقديمها.

تجدر الإشارة إلى أن القياس المحاسبي يتأثر بعدد من العوامل، منها طبيعة النشاط الاقتصادي، النظام المالي، البيئة القانونية، والتطورات التكنولوجية، وهو ما يجعل من الضروري تحليل القياس ليس فقط من الناحية النظرية، بل أيضاً من الناحية العملية (عبد الأمير، ٢٠١٩: ٨٩). كما أن تنوع أساليب القياس كالتكلفة التاريخية، القيمة العادلة، القيمة الحالية، وغيرها يعكس مدى تعقيد البيئة المحاسبية الحديثة، ويفرض تحديات على مستوى التطبيق والمقارنة بين النتائج. (الساعدي، ٢٠٢٠: ١٧)

وفي ظل التطور السريع في المعايير الدولية للتقارير المالية و التوجه نحو مزيد من الشفافية والإفصاح، أصبح من الضروري إعادة النظر في أسس القياس التقليدية، والمقالة في مدى ملاءمتها للواقع الاقتصادي المعاصر. فهل تكفي التكلفة التاريخية لتعكس القيمة الفعلية للأصول في وقتنا الراهن؟ وهل تمثل القيمة العادلة بديلاً مناسباً رغم ما يحيط بها من غموض وتقلبات؟ هذه التساؤلات تبرز الحاجة إلى تحليل نقدي للأنواع المختلفة من القياس، مع الوقوف عند مزايا كل منها وعيوبها (الزبيدي، ٢٠٢٠، ص ١٥٠).

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال دور وحدة القياس في هذه المنظومة، حيث تشكل الوحدة النقدية الإطار الذي تُقاس به القيم المالية. غير أن الاعتماد الكامل على هذه الوحدة يثير إشكاليات عدة في حال وجود تغيرات كبيرة في القوة الشرائية أو عند المقارنة بين فترات زمنية مختلفة. هذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى صلاحية الوحدة النقدية كوحدة قياس مطلقة، وما إذا كانت هناك حاجة إلى تطوير أدوات أو وحدات بديلة أو مكملّة تُسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية (خلف، ٢٠٢١، ص ٣٥).

من هنا، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم معالجة شاملة لموضوع القياس في المحاسبة، من خلال التعمق في فهم تعريفه، وتحليل أنواعه، واستعراض وحدات القياس المستخدمة. كما تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على الإشكاليات المرتبطة بالقياس، من حيث التطبيق العملي ومدى توافقه مع المعايير الدولية، إضافة إلى المقالة في الإمكانيات التي يوفّرها القياس المحاسبي لتطوير نظام التقارير المالية بشكل عام. إنَّ التعرّف على مختلف أساليب القياس وفهم طبيعتها استخدامها لا يُعدّ مجرد تمرين نظري، بل هو خطوة أساسية نحو تحسين الأداء المحاسبي وتحقيق أهداف الإفصاح المالي. فكلّما كان القياس أكثر دقة وموضوعية، كلّما زادت موثوقية المعلومات المقدّمة، وكلّما تحسّن مستوى الثقة بين المؤسسة والمستخدمين الخارجيين للمعلومات (جبار، ٢٠٢١، ص ١١٢). من هنا، لا بدّ من التعامل مع القياس المحاسبي بوصفه أداة إستراتيجية، لا مجرد إجراء تقني، وهو ما تحاول هذه الدراسة أن توضحه بشكل مفصّل.

بيان مسألة

يشكل القياس المحاسبي إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها العملية المحاسبية، إذ تعتمد عليه المؤسسات في تسجيل وتقييم وتحليل الأنشطة المالية المختلفة (Beaver & Demski, 1979: 170). ومع تطور البيئة الاقتصادية وتعقد العمليات التجارية، باتت الأساليب التقليدية للقياس موضع تساؤل ونقاش، خاصة في ظل التحديات التي تفرضها المعايير الدولية الجديدة والتغيرات في قيمة العملة وظهور مفاهيم محاسبية حديثة كالقيمة العادلة والقيمة الحالية (Barth, 2006: 271).

إنَّ المسألة الجوهرية التي تُطرح اليوم تتمثل في مدى قدرة نظم القياس المحاسبي الحالية على تلبية متطلبات الشفافية والدقة والمقارنة في عرض المعلومات المالية، خاصة وأنّ الأسس المختلفة للقياس (كالتكلفة التاريخية، والقيمة العادلة، والقيمة القابلة للتحقق) تتباين فيما بينها من حيث المفهوم والنتائج (العزاوي، ٢٠٢٢: ١٤٢).

ومن هنا تبرز الإشكالية الأساسية التي تحاول هذه الدراسة معالجتها، وهي: إلى أي مدى تُعدّ أساليب القياس المحاسبي الحالية كافية وملائمة لعرض المعلومات المالية بصورة عادلة وموثوقة تعكس الواقع الاقتصادي الفعلي للمؤسسات؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة الفرعية، من أبرزها:

ما هو المفهوم الدقيق للقياس في المحاسبة؟

ما هي الأنواع الرئيسية للقياس المحاسبي، وما الفروق الجوهرية بينها؟

ما مدى ملاءمة كل نوع من أنواع القياس في ظل المتغيرات الاقتصادية الحديثة؟

ما هي وحدات القياس المستخدمة، وما حدود الاعتماد على الوحدة النقدية كوحدة وحيدة في المحاسبة؟

كيف تؤثر طرق القياس المختلفة على نتائج القوائم المالية وقرارات المستخدمين؟

اهمية المقالة

تتبع أهمية هذا المقال من الدور المحوري الذي يمثله القياس في النظام المحاسبي، باعتباره الأداة التي تُحوّل من خلالها الوقائع الاقتصادية إلى معلومات مالية كمية قابلة للتحليل والاستفادة (Penman, 2007: 33). فدقة القياس وموضوعيته تُعدّان من العوامل الرئيسية التي تؤثر في جودة القوائم المالية، ومن ثمّ في فاعلية القرارات التي تُبنى على أساسها من قِبل مختلف الأطراف المعنية، سواء كانت داخلية كالإدارة أو خارجية كالمستثمرين والجهات الرقابية (Landsman, 2007: 19).

وتبرز أهمية هذا المقال كذلك في ضوء التغيرات السريعة التي تشهدها المعايير المحاسبية الدولية، والتي تدفع نحو تبني أساليب قياس أكثر عدالة وواقعية، مثل الاعتماد المتزايد على القيمة العادلة بدلاً من التكلفة

التاريخية. هذه التحولات تفرض تحديات جديدة أمام المحاسبين، خصوصاً في ما يتعلق بكيفية اختيار أسلوب القياس المناسب لكل حالة، ومدى التأثير المحتمل لذلك على نتائج التقارير المالية (Whittington, 2008: 139)

كما تتجلى أهمية الدراسة في سعيها لتسليط الضوء على حدود استخدام الوحدة النقدية كوحدة قياس وحيدة، في ظل التقلبات الاقتصادية والتضخم النقدي، وما إذا كانت هناك حاجة لاعتماد وحدات قياس بديلة أو مكملّة تسهم في تعزيز موثوقية المعلومات المحاسبية.

ومن الجوانب التي تضيف أهمية إلى هذا المقال أنه لا يقتصر على التناول النظري للقياس، بل يتضمن تحليلاً لأنواعه المختلفة، ويقارن بين مزاياه وتحدياته، مما يساهم في تقديم رؤية علمية تساعد على تطوير الممارسات المحاسبية وتحسين جودة التقارير المالية في المؤسسات.

المفاهيم العامة للقياس في المحاسبة

مفهوم القياس المحاسبي وأهميته

تعريف القياس المحاسبي

يُعدّ القياس المحاسبي حجر الأساس في النظام المحاسبي، حيث يمثل الأداة التي يتم من خلالها تحويل الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية كمية قابلة للتسجيل والعرض في القوائم المالية (القرى، ٢٠٢٠: ص١١٢)، وقد عرّفه مجلس معايير المحاسبة المالية بأنه: "عملية تحديد المبالغ النقدية التي تُدرج في القوائم المالية للعناصر المحاسبية المختلفة، استناداً إلى مفاهيم وقواعد معتمدة" (FASB, No. 5, 1984). يرتكز مفهوم القياس المحاسبي على ثلاثة عناصر أساسية:

١. الموضوع محل القياس: كالأصول أو الالتزامات أو المصروفات.
 ٢. أساس القياس: كالتكلفة التاريخية أو القيمة العادلة.
 ٣. وحدة القياس: وغالباً ما تكون العملة الوطنية. (Horngren et al 2014, p. 78)
- كما أن أساليب القياس المحاسبي تختلف باختلاف طبيعة العنصر المالي والغرض من تقديم المعلومات، ومن أهم هذه الأساليب:

- التكلفة التاريخية: تعكس القيمة الأصلية عند الشراء.
- القيمة العادلة: تمثل القيمة السوقية الحالية.
- القيمة الحالية: تعكس تكلفة الاستبدال في الوقت الحالي.
- القيمة القابلة للتحقق: وهي ما يمكن تحصيله من بيع الأصل. (حسين، ٢٠١٨، ص١٣٤).

أهمية القياس في العمل المحاسبي

تكمن أهمية القياس المحاسبي في كونه الأداة التي تسمح بتحويل الظواهر الاقتصادية إلى بيانات مالية مفهومة وموثوقة تساعد في اتخاذ القرار. كما يشكل أحد أعمدة الشفافية والمساءلة المالية داخل المؤسسات. (خليفة حسين، ٢٠١٨، ص٢٢٦)

أبرز أوجه أهمية القياس المحاسبي تتمثل في:

١. الشفافية والمصادقية: تنتج عن القياس الدقيق معلومات تساعد في إظهار الوضع المالي الحقيقي. (Kieso, 2019, p. 102)
٢. اتخاذ القرار: تعتمد الإدارة والمستثمرون على المعلومات الناتجة عن القياس في اتخاذ قرارات استراتيجية ومالية.

٣. إمكانية المقارنة: توحيد أساليب القياس يُسهم في مقارنة الأداء المالي بين فترات مختلفة أو بين منشآت متعددة. (القرني، ٢٠٢٠، ص ١١٨)
٤. الامتثال للمعايير: يفرض استخدام نماذج قياس متعارف عليها ك IFRS و GAAP. (IASB, 2021)
٥. الحد من التلاعب المالي: القياس المبني على أسس علمية يُقلل من فرص التزوير والتحريف.
مثال واقعي: في شركة صناعية تعمل في بيئة تضخمية، أدى استخدام التكلفة التاريخية إلى التقليل من قيمة المخزون وإظهار أرباح غير حقيقية. وعند التحول إلى القيمة القابلة للتحقق، أصبح تقييم الأصول أكثر واقعية، ما ساعد في جذب المستثمرين.
أهداف القياس المحاسبي ووظائفه
الأهداف الأساسية للقياس
يُعد القياس المحاسبي من الركائز الأساسية التي يركز عليها النظام المحاسبي، فهو الوسيلة التي تُحوّل من خلالها الأحداث الاقتصادية إلى معلومات مالية كمية مفهومة وموثوقة تساعد على اتخاذ قرارات مالية سليمة. (Whittington, 2008: p139)
وتتمثل الأهداف الأساسية للقياس المحاسبي في:
١. توفير معلومات مالية دقيقة وموثوقة: وذلك من خلال تمثيل القيم الاقتصادية بأكثر قدر ممكن من الدقة والموضوعية، مما يتيح للمستخدمين الخارجيين والداخليين اتخاذ قرارات مستنيرة. (حسين، ٢٠١٨، ص ٢٢٥)
٢. تحقيق القابلية للمقارنة: توحيد أساليب القياس يوفر إمكانية مقارنة البيانات المالية بين فترات زمنية مختلفة أو بين منشآت مختلفة، وهو ما يسهل التحليل المالي والتقييم. (Kieso, 2019، p 102)
٣. دعم اتخاذ القرارات الاقتصادية: حيث تمكن المعلومات الناتجة من تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات الاستراتيجية مثل الاستثمار أو التمويل أو التوسع. (IASB, 2021. Horngren, 2014⁵، p 78)
٤. الامتثال للمعايير المحاسبية: الالتزام بأطر ومعايير قياس موحدة مثل المعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS) يضمن اتساق المعلومات المالية وشفافيتها.
هذه الأهداف تؤكد أهمية القياس في ضمان جودة المعلومات المالية، وتحقيق الشفافية التي يحتاجها كل من المستثمرين، الدائنين، والإدارة.
الوظائف التطبيقية للقياس المحاسبي
تتجاوز أهمية القياس المحاسبي كونه مفهوماً نظرياً لتصبح له وظائف عملية تؤثر بشكل مباشر على العمل المحاسبي وإدارة المنشآت، ومن أبرز هذه الوظائف:
تحديد تكلفة الموارد والأصول: يُعد تحديد تكلفة الموارد والأصول من أبرز الوظائف التطبيقية للقياس المحاسبي، حيث يُستخدم هذا القياس لتحديد القيمة المالية التي تُسجّل بها الأصول عند اقتنائها أو إنشائها. وتعتمد المؤسسات على هذا النوع من القياس لضمان تسجيل الأصول بقيمة دقيقة تعكس تكلفة الحصول عليها، سواء كانت هذه الأصول مادية مثل المباني والآلات، أو معنوية مثل براءات الاختراع والعلامات التجارية (Laux & Leuz, 2009: p 826)

تكمن أهمية هذا التطبيق في كونه يُعد الأساس الذي تُبنى عليه قرارات محاسبية ومالية عديدة، كاحتساب الإهلاك، تقييم الأداء، واحتساب العوائد المستقبلية من استخدام الأصل. على سبيل المثال، فإن تسجيل أصل بتكلفته التاريخية يُمكن أن يوقر معلومات واضحة حول الموارد المستثمرة، ويُتيح إمكانية مقارنة الأداء بمرور الزمن (Christensen & Nikolaev, 2013:p 734).

كما أن هذا النوع من القياس يُسهم في دعم مبدأ الموضوعية في المحاسبة، لأنه يعتمد على بيانات قابلة للتحقق من خلال المستندات والفواتير. إضافة إلى ذلك، فإنه يُساعد في تقييم كفاءة استخدام الموارد، حيث يمكن مقارنة تكلفة الأصل بالعوائد المحققة منه، مما يُعزز من جودة القرارات الإدارية والاستثمارية. (حسين، ٢٠١٨، ص ١٣٤) ومع أن استخدام التكلفة التاريخية يُعتبر من أكثر الأساليب شيوعاً وثباتاً، إلا أن بعض الباحثين أشاروا إلى أن هذا الأسلوب قد لا يعكس القيمة الفعلية للأصل في ظل تغير الأسعار أو التضخم (الهيبي، ٢٠٢٠، ص ٢١١) لذا، تطورت مفاهيم حديثة في القياس تهدف إلى تقديم بدائل مثل القيمة العادلة لتوفير معلومات مالية أكثر ملاءمة في بعض الحالات.

تحليل التكاليف والإيرادات: يُعد تحليل التكاليف والإيرادات من الركائز الحيوية في القياس المحاسبي، إذ يُمكن المحاسبين والإداريين من تتبع أداء المنشأة من خلال مقارنة المصروفات بالإيرادات، واستخلاص مؤشرات كمية دقيقة حول الربحية. ويُستخدم القياس في هذا الإطار لتحديد تكلفة الإنتاج والخدمات بدقة، سواء كانت تكاليف مباشرة (كالخامات والأجور المباشرة) أو غير مباشرة (كالنفقات الإدارية والتوزيعية)، مما يُساعد في تقييم الأداء واتخاذ قرارات استراتيجية فعالة. (Kieso, 2019, p. 110)

يشير (حسين، ٢٠١٨، ص ١٤٥) إلى أن استخدام أساليب القياس الدقيقة للتكاليف، كالتكاليف المعيارية وتكاليف الأنشطة (ABC)، يُسهم في فهم أسباب الانحرافات وتحسين الرقابة على الموارد. كما أن القياس يُستخدم لتحديد الإيرادات وفقاً لمبدأ الاستحقاق، مما يسمح بتحديد الفترة الزمنية التي تحققت فيها الإيرادات، ما يُعزز من دقة التحليل المالي (الهيبي، ٢٠٢٠، ص ٢٢٣).

في السياق نفسه، يرى (Horngren et al. 2014, p. 78) أن تحليل العلاقة بين التكاليف والإيرادات من خلال أدوات القياس المحاسبي مثل تحليل التعادل وهامش المساهمة، يُساعد في اتخاذ قرارات التسعير وتحديد الحد الأدنى للربحية.

كذلك يؤكد دروري (2018, p. 95) على أن أنظمة القياس الحديثة تُستخدم في تحليل التكلفة-المنفعة، وتقييم الأداء وفق مؤشرات مثل العائد على الاستثمار^٣ والقيمة الاقتصادية المضافة^٤، مما يُمكن الإدارة من التخطيط والتوجيه واتخاذ قرارات تعتمد على بيانات كمية دقيقة.

باختصار، يتيح تحليل التكاليف والإيرادات المُستند إلى قياس محاسبي دقيق، فرصة لفهم شامل للأنشطة الاقتصادية للمنشأة، كما يُعزز من الشفافية والرقابة المالية، ويُمثل أساساً للتخطيط الاستراتيجي.

إعداد القوائم المالية بدقة: يُعد القياس المحاسبي الأساس الذي يُبنى عليه إعداد القوائم المالية، حيث يوقر الإطار الكمي اللازم لتسجيل وتقييم عناصر الأصول، الخصوم، الإيرادات، والمصروفات. فيفضل استخدام أدوات وأساليب القياس المناسبة، تصبح البيانات المحاسبية قابلة للتحقق، دقيقة، ومنظمة بما يخدم أغراض التقارير المالية ويلبي احتياجات مستخدميها من مستثمرين، مقرضين، وجهات رقابية (القرى، ٢٠٢٠، ص ١١٨).

وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، يُعتبر القياس أحد المبادئ الأساسية في إعداد القوائم المالية، حيث يُستخدم لتحديد المبالغ التي تُسجل بها بنود الميزانية العمومية وبيان الدخل. ويدعم ذلك ما أشار إليه (Kieso et al, 2019, p. 150). من أن دقة المعلومات المالية تعتمد بشكل جوهري على الأساس المستخدم في القياس، سواء كان التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، أو القيمة القابلة للتحقق. كما يوضح

(الخطيب، ٢٠٢١، ص ٩٧). ان القياس المحاسبي لا يقتصر على تسجيل المعاملات، بل يشمل أيضاً تسويتها وتعديلها بما ينسجم مع الفترات المحاسبية، ما يُعزز من موثوقية القوائم المالية وملاءمتها لاتخاذ القرار.

من جانب آخر، يُسهم تطبيق أساليب القياس الحديثة، كالقياس بالقيمة العادلة^٥، في تقديم صورة أكثر واقعية للقوائم المالية، لا سيما في القطاعات التي تشهد تقلبات سعرية أو مالية عالية، كالعقارات والاستثمارات المالية (Drury, 2018, p. 112).

ويُعتبر الإفصاح المحاسبي أحد العناصر المرتبطة مباشرة بوظيفة القياس، فكلما كانت القياسات دقيقة وموثقة، زادت ثقة المستخدمين في القوائم المالية، وبالتالي ارتفعت درجة الشفافية والمساءلة المؤسسية (Horngren et al., 2014, p. 265).

تقييم الأداء المالي: يُعد تقييم الأداء المالي من أهم الوظائف التطبيقية للقياس المحاسبي، حيث يُستخدم لتحديد مدى كفاءة وفعالية الأنشطة المالية والإدارية في تحقيق الأهداف المؤسسية. يقوم هذا التقييم على قياس المؤشرات المالية الرئيسية مثل الربحية، السيولة، الكفاءة التشغيلية، والعائد على الاستثمار، والتي تُوفر صورة كمية واضحة عن الأداء العام للمؤسسة. (IASB, 2021)

يلعب القياس دوراً محورياً في هذا السياق من خلال توفير بيانات دقيقة يتم تحليلها لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط أو بالأداء السابق. فوفقاً لما ذكره (Horngren et al., 2014, p. 310)، يُستخدم القياس المحاسبي لتحديد نقاط القوة التي يمكن تعزيزها ونقاط الضعف التي تستدعي تدخلاً إدارياً أو تعديلاً في السياسات المالية.

على سبيل المثال، تُستخدم مؤشرات مثل هامش الربح الإجمالي، معدل دوران الأصول، ونسبة صافي الربح إلى المبيعات لتقييم كفاءة استخدام الموارد وتحقيق الأرباح. وتُظهر دراسة (القرني، ٢٠٢٠، ص ١٦٣). أن القياس الدقيق للمصروفات والإيرادات يُمكن من تحليل الأداء حسب المراكز والمسؤوليات المختلفة داخل المؤسسة.

كذلك، فإن التقييم المستند إلى القياس يُسهم في دعم المساءلة والرقابة، ويُساعد الإدارة العليا والمستثمرين وأصحاب القرار على تبني سياسات قائمة على بيانات كمية موثوقة، بما يُعزز من التخطيط الاستراتيجي والتحسين المستمر. (Drury, 2018, p. 120)

وقد أكدت المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IASB, 2021) على أهمية القياس في تقديم معلومات مالية تساعد في تقييم أداء المنشأة وتوقع تدفقاتها النقدية المستقبلية، وهو ما يُعد من الأهداف الرئيسية لإعداد القوائم المالية.

تُبرز هذه الوظائف الدور المحوري للقياس في ضمان دقة المعلومات المالية وسلامة القرارات المستندة إليها.

الفرضيات والمبادئ المرتبطة بالقياس

الفرضيات المحاسبية المؤثرة في عملية القياس

القياس المحاسبي لا يتم بمعزل عن مجموعة من الفرضيات الأساسية التي تُشكل الإطار العام الذي تُطبق فيه عمليات القياس، وهذه الفرضيات تؤثر بشكل مباشر على دقة وموضوعية القياس. (الجعيد، ٢٠١٩، ص

١. **فرضية الاستمرارية:** تفترض أن المنشأة ستستمر في نشاطها في المستقبل المنظور، مما يؤثر على كيفية تقييم الأصول والخصوم، حيث لا يُفترض تصفية المنشأة عند القياس. (Kieso،2019 p56)

٢. **فرض وحدة القياس:** تفترض أن جميع القياسات تتم باستخدام وحدة نقدية موحدة، وغالبًا تكون العملة المحلية، مما يسمح بالتعبير عن القيم الاقتصادية بطريقة قابلة للقياس والمقارنة. (Horngren، 2014 p 92)

٣. **فرض المحاسبة على أساس الاستحقاق:** ينص على تسجيل الإيرادات والمصروفات عند حدوثها وليس عند استلام أو دفع النقد، وهو أمر حاسم في تحديد الوقت المناسب لقياس الأثر المال (حسين، ٢٠١٨، ص ١٤٤).

٤. **فرض الوحدة الاقتصادية:** تفترض أن المنشأة كيان اقتصادي منفصل عن مالكيها، مما يعني أن القياس يتم بناءً على أنشطة المنشأة فقط دون التأثير بالأمور الشخصية للمالكين (IASB، 2021 *Conceptual Framework*،

هذه الفرضيات توفر الأساس الذي يتم بناءً عليه اختيار طرق القياس وتحليل نتائجها.

المبادئ المحاسبية التي تحكم عملية القياس

تُحدد المبادئ المحاسبية الإطار القانوني والفني الذي يحكم عملية القياس، لتضمن اتساق ودقة وشفافية النتائج، ومن أهم هذه المبادئ:

١. **مبدأ التكلفة التاريخية:** يُعتبر من المبادئ الأساسية التي تنص على تسجيل الأصول بالتكلفة الأصلية عند الشراء، ويُستخدم كأساس قياس شائع. (القرني، ٢٠٢٠، ص ١٢٠).

٢. **مبدأ الحيطة والحذر:** يتطلب الاعتراف بالخسائر المتوقعة فور ظهورها، وعدم الاعتراف بالأرباح إلا عند تحقيقها، مما يؤثر على طرق قياس الأصول والخصوم. (Kieso،2019 p96)

٣. **مبدأ الوحدة النقدية:** يفرض استخدام وحدة نقدية مستقرة في القياس لتجنب تأثير التضخم أو التغيرات الاقتصادية الكبيرة. (Horngren et al، ٢٠١٤ p 100)

٤. **مبدأ الاعتراف والإفصاح:** يتطلب الاعتراف بالعناصر المحاسبية فقط عند توافر معايير قياسية، والإفصاح الكامل عن أساليب القياس المستخدمة. (IASB، 2021)

٥. **مبدأ الموضوعية:** يعتمد على أن تكون القياسات مبنية على أدلة ملموسة قابلة للتحقق وليست تقديرات ذاتية. (حسين، ٢٠١٨، ص ١٥٠).

هذه المبادئ تشكل الأساس الذي يتم من خلاله اختيار وتطبيق طرق القياس المحاسبي.

أنواع القياس المحاسبي

القياس بالتكلفة التاريخية

مفهوم التكلفة التاريخية واستخدامها

يُعتبر القياس بالتكلفة التاريخية من أقدم وأكثر أساليب القياس المحاسبي استخدامًا، ويقوم على تسجيل الأصول والالتزامات بالقيمة النقدية التي دُفعت أو المُلتزم بدفعها عند الشراء أو الاقتراض (القرني، ٢٠٢٠، ص ١١٥)

تعريف التكلفة التاريخية يتمثل في المبلغ الفعلي الذي يُنفق لاقتناء الأصل أو تحمل الالتزام، وهو يعكس قيمة الأصل في وقت المعاملة الأصلية، دون تعديل مع تغيرات السوق اللاحقة. (Horngren،2014، p85)

يتم استخدام هذا الأسلوب في أغلب المعايير المحاسبية كمعيار أساسي في تسجيل الأصول الثابتة، المخزون، والموجودات الأخرى، نظراً لسهولة تحديد التكلفة التاريخية وموضوعيتها (p96, Kieso, 2019)

يتميز القياس بالتكلفة التاريخية بكونه يعتمد على بيانات فعلية وموثقة، مما يسهل عملية التدقيق والمراجعة، ويمنح القوائم المالية درجة عالية من الثقة للمستخدمين (حسين، ٢٠١٨، ص ١٢٠)

مزايا وعيوب هذا النوع من القياس

يمتاز القياس بالتكلفة التاريخية بعدة مزايا منها:

١. **الوضوح والسهولة:** يعتمد على أرقام فعلية وواضحة، مما يسهل عملية التسجيل والمراجعة. (

Kieso, 2019, 100 p)

٢. **الاستقرار والثبات:** لا يتأثر بالتقلبات السوقية قصيرة الأجل، مما يمنح القوائم المالية ثباتاً واستقراراً في القيم المسجلة (Laux & Leuz, 2009: 826).

٣. **الحيادية والموضوعية:** لأنه يعتمد على مبالغ موثقة من معاملات فعلية، مما يقلل من التأثيرات التقديرية الشخصية (القرى، ٢٠٢٠، ص ١١٨).

لكن له عيوب أيضاً أبرزها:

١. **عدم عكس القيمة الحقيقية الحالية:** لا يعكس التغيرات في قيمة الأصل مع مرور الوقت، خاصة في حالات التضخم أو التغيرات الكبيرة في السوق (حسين، ٢٠١٨، ص ١٣٠)

٢. **عدم ملائمة المعلومات للقرارات المستقبلية:** حيث تعتمد القرارات غالباً على القيمة السوقية الحالية أو القيمة القابلة للاسترداد، وليس فقط على التكلفة الأصلية (IASB, 2021)

٣. **تجاهل الأصول غير المسجلة:** مثل العلامات التجارية أو الموارد البشرية التي لا تظهر في القوائم المالية وفق التكلفة التاريخية (الجعيد، ٢٠١٩، ص ١١٠).

القياس بالقيمة العادلة

تعريف القيمة العادلة وتطبيقاتها

القيمة العادلة هي السعر الذي يمكن الحصول عليه عند بيع أصل أو تسوية التزام في صفقة منظمة بين أطراف على دراية وعرض وطلب في السوق المفتوحة. (2011 IFRS 13, p5)

تستخدم القيمة العادلة كمعيار قياس في العديد من المجالات المحاسبية، خصوصاً في تقييم الأصول المالية، الاستثمارية، والأصول غير الملموسة (Christensen & Nikolaev, 2013: 734). تُعتبر القيمة العادلة مقياساً يعكس الوضع الاقتصادي الحالي، مما يجعلها أكثر واقعية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية.

(Horngren et al, 2014, 180 p).

تطبيقات القياس بالقيمة العادلة تشمل: تقييم الأوراق المالية، الأصول الثابتة المعاد تقييمها، والاستثمارات في الشركات التابعة، كما تُستخدم في إعداد التقارير المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS). (القرى، ٢٠٢٠، ص ٢٠٠).

التحديات والمخاطر المرتبطة بها

رغم مزايا القياس بالقيمة العادلة، فإنه يواجه عدة تحديات ومخاطر، منها:

١. **تقلب الأسعار السوقية:** حيث يمكن أن تتغير القيمة العادلة بسرعة بسبب تقلبات السوق، مما يؤثر

على استقرار القوائم المالية. (IFRS 13, 2011, 12 p)

٢. صعوبة التقييم في غياب سوق نشط: في بعض الحالات، لا يتوفر سوق نشط للأصول أو الالتزامات، مما يستدعي استخدام طرق تقديرية قد تقلل من دقة القياس (Barth, 2006: p271).
٣. التأثير على الأرباح والتقلب المالي: التغيرات المستمرة في القيمة العادلة يمكن أن تسبب تقلبات كبيرة في الأرباح، مما قد يؤثر على قرارات المستثمرين والإدارة. (جبار، ٢٠٢١، ص ١١٢).
٤. المخاطر التقديرية والذاتية: يعتمد القياس بالقيمة العادلة في بعض الحالات على افتراضات وتقديرات يمكن أن تؤدي إلى انحياز أو تحريف في القيم. (الغزاوي، ٢٠٢٢، ص ١٤٥).
- هذه التحديات تستدعي الحذر في تطبيق القياس بالقيمة العادلة، مع ضرورة الإفصاح الكامل عن الطرق والافتراضات المستخدمة.

أنواع أخرى من القياس المحاسبي

القياس بالقيمة الحالية

القياس بالقيمة الحالية يعتمد على تحويل التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم مناسب. (IASB, 2021, p 75) هذه الطريقة تهدف إلى تعكس القيمة الزمنية للنقود وتعطي صورة أكثر دقة للقيمة الاقتصادية الحقيقية للأصول والالتزامات. (الساعدي، ٢٠٢٠، ص ١٦).

يستخدم القياس بالقيمة الحالية في تقييم الالتزامات طويلة الأجل، مثل التزامات المعاشات التقاعدية والقروض، وأحياناً في تحديد القيمة العادلة للأصول غير الملموسة (الشمري، ٢٠١٨، ص ٧٧).

الميزة الأساسية لهذا القياس هي توفير تقييم يعكس الظروف الاقتصادية الحالية والتوقعات المستقبلية، لكنه يعتمد بشكل كبير على التقديرات والافتراضات التي قد تتفاوت. (الغزاوي، ٢٠٢٢، ص ١٤٢).

القياس بالقيمة القابلة للتحقق وصافي القيمة الدفترية

- **القياس بالقيمة القابلة للتحقق:** هو القيمة الأعلى بين القيمة العادلة ناقص تكلفة البيع والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الأصل. (IFRS, IAS 36, 2018, p 10). يستخدم هذا القياس لتحديد وجود خسائر في القيمة عند وجود أدلة على تراجع قيمة الأصول (خلف، ٢٠٢١: ٣٥).
- **صافي القيمة الدفترية:** هو تكلفة الأصل الأصلية مطروحاً منها مجموع الاستهلاكات والتخفيضات في القيمة حتى تاريخ القياس. (الجعيد، ٢٠١٩، ص ١٣٠). يمثل هذا القياس القيمة المسجلة في دفاتر المنشأة ويستخدم أساساً في التقارير المالية التقليدية (Kieso, 2019, p 380). كلا الطريقتين يُستخدمان لتقييم الأصول بدقة أكثر ومتابعة تغيراتها مع مرور الوقت، لكنهما يعتمدان على بيانات وتقديرات مختلفة، مما يؤثر على دقة القياس (Hornngren et al, 2014, p 195).

وحدات وأسس القياس في المحاسبة

الوحدة النقدية كوحدة قياس أساسية

أهمية الوحدة النقدية في تسجيل المعاملات

تعتبر الوحدة النقدية الأساس الذي تُقاس به جميع المعاملات المالية في المحاسبة، فهي الوسيلة التي تُحوّل من خلالها الأحداث الاقتصادية إلى قيم كمية يمكن تسجيلها وتحليلها. (القرني، ٢٠٢٠، ص ٩٠).

تستخدم الوحدة النقدية كوحدة قياس ثابتة للتعبير عن قيمة الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات، مما يسهل عملية التوثيق والمقارنة بين البيانات المالية على مر الزمن (Hornngren et al, 2014, p 70).

يتيح استخدام الوحدة النقدية إمكانية إعداد تقارير مالية متسقة ومفهومة لجميع المستخدمين، كما يسمح بتحليل الأداء المالي عبر فترات زمنية مختلفة (Kieso, 2019, p 65).

كما يُعدّ فرض الوحدة النقدية من الفرضيات المحاسبية الأساسية، حيث يُفترض استقرار هذه الوحدة وعدم تأثرها بالتغيرات الاقتصادية القصيرة الأمد (IASB, 2021).

حدود استخدام الوحدة النقدية في حالات التضخم والتغيرات الاقتصادية

رغم أهمية الوحدة النقدية كوحدة قياس أساسية، إلا أن هناك حدوداً واضحة لاستخدامها، خاصة في ظل التضخم أو التغيرات الاقتصادية الكبيرة. (الشمرى، ٢٠١٨، ص ٧٩)

التضخم يؤدي إلى تآكل قيمة الوحدة النقدية مع مرور الوقت، مما يجعل القياسات المالية المبينة عليها أقل دقة وغير معبرة عن الواقع الاقتصادي الحقيقي (Kieso, 2019, p 75).

في ظل بيانات اقتصادية متقلبة، يصبح من الضروري تعديل القياسات أو استخدام وحدات قياس بديلة (مثل الوحدة النقدية المعدلة أو القيم الثابتة) لتعكس تأثير التضخم (Horngren et al, 2014, p 85).

كما تؤدي التغيرات الاقتصادية المفاجئة إلى صعوبة مقارنة البيانات المالية بين فترات زمنية مختلفة، مما يستدعي استخدام أساليب محاسبية خاصة لمواجهة هذه التحديات (IASB, 2021).

وحدات القياس الكمية المساندة

دور الوحدات الكمية في دعم التحليل المالي

الوحدات الكمية تلعب دوراً هاماً في المحاسبة، فهي تكمل الوحدة النقدية من خلال تقديم معلومات كمية تعزز الفهم والتحليل المالي. (القرى، ٢٠٢٠، ص ١٥٠)

هذه الوحدات تشمل وحدات مثل عدد الوحدات المنتجة، ساعات العمل، الكيلومترات، أو أطنان المواد المستخدمة، والتي تُستخدم لقياس الأداء والكفاءة التشغيلية (Horngren et al, 2014, p 130).

بواسطة استخدام الوحدات الكمية، يستطيع المحاسبون والمحللون الماليون تفسير البيانات النقدية بشكل أفضل، مما يساعد في اتخاذ قرارات مستنيرة ترتبط بالتكاليف والإنتاجية (الزبيدي، ٢٠٢٠، ص ١٥٠)

دعم التحليل المالي بالوحدات الكمية يتيح مقارنة الأداء بين فترات زمنية مختلفة أو بين وحدات إنتاج متعددة، مما يزيد من دقة التقييم المالي (Kieso, 2019, p 200).

أمثلة تطبيقية على استخدام الوحدات الكمية

في الواقع العملي، تُستخدم الوحدات الكمية في مجالات عديدة، منها:

- الإنتاج والتصنيع: مثل حساب عدد الوحدات المنتجة أو ساعات تشغيل المعدات لتحديد تكلفة الوحدة المنتجة (Kieso, 2019, p 210).

- الخدمات: مثل قياس عدد العملاء المخدومين أو ساعات العمل لتقييم الكفاءة.

- المخزون: استخدام الوحدات الكمية لحساب مستويات المخزون وإدارة المواد الخام. (عبد الرحمن القرى، ٢٠٢٠، ص ١٥٥)

- الطاقة والنقل: قياس استهلاك الوقود أو المسافات المقطوعة لتحديد التكاليف التشغيلية. (Horngren et al, 2014, p 135)

هذه الأمثلة توضح كيف تُستخدم الوحدات الكمية لتوفير بيانات دقيقة تدعم اتخاذ القرار وتحليل الأداء المالي والتشغيلي. (حسين، ٢٠١٨، ص ١٨٠؛ الجعيد، ٢٠١٩، ص ١٤٠)

الأسس الزمنية في القياس

الأساس النقدي مقابل أساس الاستحقاق

في المحاسبة، يُعتبر اختيار الأساس الزمني المناسب للقياس أمراً جوهرياً لضمان دقة البيانات المالية). (القرى، ٢٠٢٠، ص ١٠٠) الأساس النقدي يقوم على تسجيل المعاملات عند استلام أو دفع النقد مباشرة، وهو مبسط وسهل التطبيق لكنه قد لا يعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة (Horn gren et al, 2014, p 95).

في المقابل، أساس الاستحقاق يعتمد على تسجيل الإيرادات والمصروفات عند تحققها بغض النظر عن التدفقات النقدية الفعلية، مما يعكس الصورة الاقتصادية الحقيقية للأداء المالي ويساعد في تقديم معلومات أدق للمستخدمين (Kieso, 2019, p 120).

استخدام أساس الاستحقاق يعزز من موثوقية المعلومات المالية، حيث يُظهر النتائج الاقتصادية للأعمال في الفترات التي تحقق فيها، بينما الأساس النقدي قد يؤدي إلى تأخير أو تقدم في تسجيل النتائج (IASB, 2021).

تأثير الزمن في دقة القياس المحاسبي

الزمن له تأثير كبير على دقة القياس المحاسبي، فالتأخير في تسجيل المعاملات أو تقدير القيم قد يؤدي إلى تشويه الصورة المالية. (الجعيد، ٢٠١٩، ص ١١٠)

في بيئات الأعمال المتغيرة بسرعة، يصبح من الضروري تحديث القيم المحاسبية بانتظام لضمان عكس الواقع الاقتصادي، خصوصاً في حالات التضخم أو التغيرات السريعة في السوق (Landsman, 2007, p 19).

التطبيق الدقيق للأسس الزمنية في المحاسبة يُساعد على تحسين جودة المعلومات المالية وزيادة قدرتها على دعم اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية (Horn gren et al, 2014, p 105).

النتائج

في هذا المقالة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تلخصت في النقاط التالية:
أولاً / يُعد القياس المحاسبي حجر الزاوية في عملية تسجيل وتقييم الأحداث المالية، حيث يركز على مفاهيم وأساليب متنوعة مثل التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، والقيمة الحالية، كل منها يضيف بعداً مختلفاً لفهم وتحليل البيانات المالية. (IFRS 13, 2011) كما تتأثر دقة القياس بعدة فرضيات ومبادئ محاسبية أساسية، مما يؤكد ضرورة الالتزام بهذه الأسس لضمان موثوقية النتائج. عبد الرحمن القرى (٢٠٢٠).

ثانياً / أظهرت الدراسة أهمية القياس في تحسين جودة التقارير المالية، حيث يتيح القياس الدقيق والموثوق للمستخدمين - من مستثمرين، مدراء، أو جهات رقابية - تقييم الوضع المالي والأداء بشكل أفضل، مما يدعم اتخاذ قرارات مالية واستثمارية سليمة. (Kieso, 2019) استخدام وحدات القياس النقدية والكمية وكذلك مراعاة الأسس الزمنية للقياس تساهم بشكل واضح في تعزيز شفافية ودقة البيانات المالية.

ثالثاً / بناءً على التحليل، يُوصى بتطوير آليات القياس المحاسبي لتتماشى مع المعايير الدولية الحديثة، خصوصاً في مواجهة التحديات المرتبطة بالتضخم، تقلبات السوق، وصعوبة تقييم الأصول في غياب سوق نشط. يتطلب ذلك تحديث النماذج الحسابية، تعزيز الإفصاح عن الافتراضات المستخدمة، واعتماد تكنولوجيا متقدمة لدعم عمليات القياس وتحليل البيانات المالية.

هذه التوصيات تهدف إلى رفع كفاءة نظم القياس المحاسبي، وتحقيق مزيد من الاتساق والشفافية في التقارير المالية، بما يعزز ثقة المستخدمين ويسهم في استقرار الأسواق المالية.

المصادر والمراجع

١. جبار، هناء محمود (٢٠٢١). دور القياس المحاسبي في تعزيز الشفافية والإفصاح المالي. مجلة دراسات محاسبية ومالية - جامعة بغداد، المجلد ١٣، العدد ١، الصفحات ١١٢-١٢٨.
٢. الخطيب، أحمد صالح. (٢٠٢١). التحليل المالي وأدوات قياس الأداء. دار وائل للنشر، عمان، ص ١٣٢.
٣. خلف، صفاء نوري (٢٠٢١). دور القياس المحاسبي في تحسين جودة الإبلاغ المالي: دراسة تطبيقية في المصارف العراقية. مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد ١٩، العدد ١، الصفحات ٣٥-٥٢.
٤. خليفة حسين (٢٠١٨). مبادئ المحاسبة، دار اليازوري، ص ١٤٤
٥. خليفة حسين (٢٠١٨). مبادئ القياس في المحاسبة، دار اليازوري، ص ١٢٠
٦. الخليفة حسين. (٢٠١٨). المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية. دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ص ١٤٥.
٧. الزبيدي، حسين كاظم (٢٠٢٠). القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة في ظل المعايير الدولية. مجلة تنمية الرافدين، المجلد ٤٢، العدد ١٣٢، الصفحات ١٥٠-١٦٨.
٨. الساعدي، خالد علي (٢٠٢٠). القياس المحاسبي وأثره في جودة المعلومات المحاسبية. المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١٢، العدد ٣، الصفحات ١٦-٢٩.
٩. الشمري، أحمد صبحي (٢٠١٨). أثر أساليب القياس المحاسبي في موثوقية التقارير المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٥٦، الصفحات ٧٧-٩٥.
١٠. عبد الأمير، منى (٢٠١٩). تطور أنظمة القياس المحاسبي في ظل المعايير الدولية. مجلة الباحث - جامعة القادسية، المجلد ١٧، العدد ٢، الصفحات ٨٨-١٠٥.
١١. عبد الله الجعيد (٢٠١٩). المحاسبة المالية: المبادئ والفرضيات، دار النهضة العربية ص ١٤٠
١٢. عبدالرحمن، فهد بن عبدالله (٢٠١٧). محاسبة التكاليف: المفاهيم والتطبيقات. مكتبة العبيكان، الرياض.
١٣. العزاوي، محمد جاسم (٢٠٢٢). مدخل القيمة العادلة كأحد أساليب القياس المحاسبي وأثره في تحسين الإفصاح المالي. مجلة النهرين للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ٢٥، العدد ١، الصفحات ١٤٢-١٥٨.
١٤. القرني، عبد الرحمن. (٢٠٢٠). نظرية المحاسبة: مدخل معاصر. دار التدمرية، الرياض، ص ١٦٣.
١٥. الهيتمي، محمد عبد الله. (٢٠٢٠). الاتجاهات الحديثة في القياس المحاسبي. مكتبة دار الثقافة للنشر، بغداد، ص ٢٢٣.
16. Barth, Mary E. (2006). Including Estimates of the Future in Today's Financial Statements. Accounting Horizons, Vol. 20, No. 3, pp. 271-285.
17. Beaver, William H., and Demski, Joel S. (1979). The Nature of Accounting Objectives: A Summary and Synthesis. Journal of Accounting Research, Vol. 17, Supplement, pp. 170-187.
18. Christensen, Hans B., and Nikolaev, Valeri V. (2013). Does Fair Value Accounting for Non-Financial Assets Pass the Market Test? Review of Accounting Studies, Vol. 18, No. 3, pp. 734-775.

19. Drury, C. (2018). Management and Cost Accounting (10th ed.). Cengage Learning, p. 120.
20. FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No. 5, 1984.
21. Horngren et al., Introduction to Financial Accounting, Pearson, 2014, p. 78
22. Horngren, C. T., Datar, S. M., & Rajan, M. V. (2014). Cost Accounting: A Managerial Emphasis (15th ed.). Pearson, p. 310.
23. Horngren, C. T., Sundem, G. L., & Elliott, J. A. 'Introduction to Financial Accounting' Pearson, 2014, p 78
24. IASB. (2021). Conceptual Framework for Financial Reporting. IFRS Foundation.
25. IFRS 13, Fair Value Measurement, 2011, p 5
26. IFRS, IAS 36 - Impairment of Assets, 2018, p 10
27. Kieso, D. E., Weygandt, J. J., & Warfield, T. D. (2019). Intermediate Accounting (16th ed.). Wiley, p. 150.
28. Landsman, Wayne R. (2007). Is Fair Value Accounting Information Relevant and Reliable? Evidence from Capital Market Research. Accounting and Business Research, Vol. 37, Supplement 1, pp. 19-30.
29. Laux, Christian, and Leuz, Christian (2009). The Crisis of Fair-Value Accounting: Making Sense of the Recent Debate. Accounting, Organizations and Society, Vol. 34, No. 6-7, pp. 826-834.
30. Penman, Stephen H. (2007). Financial Reporting Quality: Is Fair Value a Plus or a Minus? Accounting and Business Research, Vol. 37, Supplement 1, pp. 33-44.
31. Whittington, Geoffrey (2008). Fair Value and the IASB/FASB Conceptual Framework Project: An Alternative View. Abacus, Vol. 44, No. 2, pp. 139-168.

^١ - IFRS

^٢ - GAAP

^٣ - ROI

^٤ - EVA

^٥ - fair value